قامت هولندا بترحيله كي يقع بين براثن هجوم انتحاري في الصومال

لم يسبق لأحمد سعيد وأن رأى جثة قبيل ترحيله إلى الصومال.

سبق لأسرة أحمد سعيد وأن فرت من جنوب الصومال حين كان طفلا. وبعد مرور عقدين من الزمان، قامت هولندا في 5 نوفمبر/ تشرين الثاني بترحيل الشاب البالغ من العمر 26 عاما إلى العاصمة الصومالية مقديشو.

وقال أحمد لمنظمة العفو الدولية: "ليس بمقدوري أن أصف شعوري لدى مغادرتي أرض المطار؛ لقد كان الأمر أشبه ما يكون بالكابوس. وكنت أتساءل في نفسي قائلاً: كيف يمكنني أن أبقى على قيد الحياة هناك؟ فلقد خشيت على حياتي، وتوجست خيفة من الخطر الذي يتربص بي هناك في مقديشو".

ولم تكد تمضي ثلاثة أيام على وصوله إلى الصومال، أي في 8 نوفمبر/ تشرين الثاني تحديداً، حتى تحققت مخاوفه الناجمة عن إرساله إلى ذلك المكان الخطير المدعو مقديشو، وهي المدينة التي لم يسبق له أن رآها طوال حياته حسب قوله. وبينما كان أحمد يسير في طريق على مقربة من فندق مكة الكائن في العاصمة مقديشو، سمع صوت انفجار. واتضح أنه كان هجوما انتحاريا أوقع ستة قتلى وتسبب بإصابة أحمد وآخرين غيره.

وقال أحمد: "لقد تطاير كل شيء في وجهي"، وأوضح كيف تطاير زجاج النوافذ جراء الانفجار، وأن يده وقدمه أُصيبتا بجراح أيضا.

وأعلنت حركة الشباب الإسلامية المسلحة والمتحالفة مع تنظيم القاعدة عن مسؤوليتها عن التفجير الانتحاري، وهي ذات الحركة التي سيق لها وأن أعلنت مسؤوليتها عن الهجوم المروع الذي وقع خلال الفترة من 21 إلى 24 سبتمبر/ أيلول في مركز ويستغيت التجاري بكينيا وتسبب بمقتل 67 شخصاً.

العودة القسرية

في ديسمبر/ كانون الأول 2012، كانت الحكومة الهولندية أولى حكومات عدد من الدول الغربية التي أعلنت عن عزمها استئناف عمليات إعادة طالبي اللجوء قسرا وترحيلهم إلى مقديشو في حال جوبهت طلباتهم بالرفض، متذرعة بتحسن الأمن كأحد الأسباب الرئيسية وراء هذا الإجراء. وحسب علم منظمة العفو الدولية، فثمة اتفاق بين الحكومة الهولندية والسلطات الصومالية يتيح القيام بترحيل شخصين شهرياً.

وكان أحمد سعيد الشخص الثاني الذي يتم ترحيله من هولندا إلى مقديشو بموجب ذلك الاتفاق. ولعل التجربة التي خاضها تبرهن على مدى عِظم الأخطار في مقديشو حيث تقع هجمات باستخدام القنابل اليدوية وتُرتكب عمليات القتل بشكل يومي.

لا زالت الأوضاع غير آمنة في مقديشو

على الرغم من بعض أوجه التحسن التي شهدهتها الأوضاع الأمنية في مقديشو في السنوات الأخيرة، فلا زالت الأوضاع هشة وشديدة التقلب عموما. ولقد شهدت تلك الأوضاع تدهورا بالفعل خلال عام 2013. وعلى الرغم من أن معظم مناطق العاصمة تقع تحت سيطرة الحكومة الآن، فلا زال النزاع المسلح دائرا بين القوات المسلحة الوطنية في الصومال وعناصر حركة الشباب. ويواجه المدنيون مخاطر عظيمة تشمل التعرض لانتهاكات حقوق الإنسان، لا سيما أعمال العنف العشوائية والموجهة، وعمليات الاغتصاب والقتل والابتزاز.

وفي معرض تعليقها على الموضوع، قالت نائبة المدير الإقليمي بمنظمة العفو الدولية، سارة جاكسون: "ويمكن اعتبار وضع أحمد بمثابة التذكير الصارخ بعدم إمكانية اعتبار مقديشو مكانا آمنا حتى الآن، ويبرهن على أن الدول الغربية تعرض حياة الأشخاص للخطر بمجرد قيامها بإعادتهم إلى هناك. ومع الأسف، فلقد قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان باعتبار مقديشو مكانا آمنا الآن بما يتيح إعادة طالبي اللجوء ممن لم تُقبل طلباتهم – ولكن يمكن تصنيف ذلك في باب الحجج الواهية بما أن ترحيل الأشخاص في هذه الحال ينطوي على احتمال الزج بهم في خضم أوضاع شديدة التقلب".

وفي معرض قرارها الصادر في سبتمبر/ أيلول الماضي بشأن إحدى قضايا العودة القسرية في السويد، قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أن المستوى العام للعنف في مقديشو قد شهد تراجعاً منذ العام 2011. وفي الوقت الذي شهدت الأوضاع فيه بعض التحسن على صعيد الأمن، فتعتقد منظمة العفو الدولية أنه لا يمكن حتى الآن وصف مقديشو بالمدينة الآمنة بحيث تتيح بدء ترحيل الأشخاص إليها.

ويقول أحمد أنه ينحدر من مدينة كسمايو التي مزقتها الحرب في جنوبي الصومال. ولقد فر بصحبة أسرته من البلاد قبل أكثر من عشرين عاما، ولم يسبق له وأن غادر أوروبا منذ وصوله إليها. ومن الناحية العملية، أضحى أحمد كأحد الأجانب في الصومال. وتمثل عملية إعادته من هولندا إلى الصومال ما يشبه الزج بشخص أجنبي في مدينة تشهد أوضاعاً أمنية جد خطيرة، ومن ثم تركه هناك وحده كي يتدبر أموره دون عون.

ويواجه الأشخاص ممن يفتقرون إلى ما يكفي من الصلات والمعارف في مقديشو مخاطر كبيرة قد تقودهم إلى الاضطرار للعيش في أحد أكبر مخيمات النازحين داخليا في الصومال. وتُوصف أوضاع المخيم بالبائسة ويتعرض المقيمون فيه لمخاطر سوء المعاملة وانتهاكات حقوق الإنسان. ولكن لا تتوقف بواعث قلق أحمد عند الوضع الأمني في البلاد. إذ سوف يؤدي عدم حصوله على الماء النظيف إلى استمرار اعتلال صحته التي لطالما كانت شغله الشاغل.

واختتمت سارة جاكسون تعليقها قائلة: "لقد تسرعت الدول الغربية كثيرا في الزعم بأن الأوضاع في مقديشو قد شهدت حسنا. ويتعين على تلك الدول أن تراجع التغيير الذي أحدثته في سياساتها، والاعتراف بأن الأوضاع في مقديشو لا تزال غير آمنة، والإقرار بأنها تعرض حياة الأشخاص للخطر بترحيلهم إلى هناك".

وما أحمد سعيد سوى واحد من بين آخرين كثر تأثروا بفعل التغير الحاصل في سياسات تلك الدول. ويمكن لتلك السياسات إذا ما ساتمر العمل بها أن تتسبب بتشريد الكثير من الأشخاص وتعريض حياتهم للخطر.

وقال أحمد متفكرا في محنته المرعبة: "لآ أتمنى لأيّ كان أن يجد نفسه في هذا المأزق".